الضفة الغربية «جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية»؛ وكلا الموقفين «تناغما»، اصلاً، مع الارضية التي جسّدتها قرارات القمم العربية منذ مؤتمر بغداد.

من هنا يمكن فهم ابعاد استضافة الحكم الاردني لياسر عرفات والمنظمة والمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الاردنية، ولماذا كان التنسيق بين الجانبين، ايضاً، لدعم الصمود في الارض المحتلة، وصولاً الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، الذي اعتبر، في اهم جوانبه، تتويجاً لجهود الطرفين لتثبيت الصمود على طريق استعادة الارض المحتلة، حيث كان الظن متجهاً، في حينه، الى ان في الافق امكانات السلام القائم على مبادلته بالارض.

غير ان خلافاً نشب بين الطرفين تركز في طبيعة فهمهما للوسائل الكفيلة والضامنة لتحقيق البند الثاني من الاتفاق، والمتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والذي يقول «سيمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتسنى للاردنيين والفلسطينيين التوصل الى ذلك في اطار اتحاد كونفدرالي عربي بين الدولتين، الاردنية والفلسطينية». ويبدو ان عرفات سعى الى تحقيق اعتراف دولي، اميركي خصوصاً، بأحقية الفلسطينيين في اقامة دولتهم ولو كانت كونفدرالية مع الاردن، في الوقت الذي حاول الاردن اقناع عرفات ـ والكلام للملك حسين ـ «بأن موضوع تقرير المصير في اطار الاتحاد الكونفدرالي هو شأن اردني ـ فلسطيني، وليس لأحد علاقة فيه، فلا فائدة من تأييد هذه الدولة او تلك لهذا الموضوع ما دمنا قد قررنا نحن هذه الصيغة؛ فالمهم هو تحقيق الانسحاب اولاً، ومن ثم المضي في تطبيق ما اتفقنا عليه».

لم يكن في وسع عرفات، ازاء ذلك، سوى التمسك، من جديد، بمقررات مؤتمر الرباط المطالبة بوحدانية التمثيل الفلسطيني، منطلقاً من ان الاعتراف بالقرار ٢٤٢ ينبغي ان يكون مطروحاً من الهزيمة العربية العام ١٩٦٧، وان يعيد الى الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. وهذا ما لا يمكن احتماله لدى الولايات المتحدة واسرائيل؛ فمنطق «الثورة» غير منطق «الدولة»، وتغيير قرار دولي لا يكون بنشاط دبلوماسي، بل بمستوى الفعل الذي احدث ذلك القرار.

من هذه الصورة، اتضحت خطوط العمل السياسي المستقبلي بالنسبة الى الاردن، وهي، أيضاً، ما نوّه اليه خطاب الملك حسين، الذي أشار الى ان الاردن «يوجه تحركاته في خطين متوازيين: خط دفاعي يشمل بناء المناعة الداخلية عسكرياً، وتنمية ضمن اقصى الطاقات والقدرات المتوفرة لدينا؛ وخط تعرّضي يشمل التحرك السياسي على ثلاثة محاور، فلسطينياً وعربياً ودولياً».

وفي الانتظار، لم يكن امام الاردن سوى العودة الى قواعده كدولة لها التزاماتها التاريخية في الضفة الغربية، باعتبارها جزءاً من المملكة وقع عليه الاحتلال الاسرائيلي. ومن هنا بدأت خطة التنمية في التبلور، كصيغة لاعادة مفصلة الضفة بالاقتصاد السياسي الكلي للاردن، بحيث تؤدي، بالضرورة، الى ان تتشكل مجريات الامور في الضفة الغربية كامتداد وانعكاس نسبي للمتغيرات في الضفة الشرقية.

السؤال هو: اين وقع التناقض الفعلي بين «الموروثات السيادية التاريخية للدولة» الاردنية، وبين الحلم الواقعي للثورة الفلسطينية ؟

لا يضرب في غيب الاحداث من يشير الى عناصر ثلاثة كان لها الدور الحاسم في رسم ذلك التناقض: اولها، تأكيد الانتفاضة ما يسمى بـ «حق الرقبة» على مكتسباتها في اطار م.ت.ف.